

الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد إنموذجاً)

د. فاتح رجب قدرة
قسم التاريخ - كلية الآداب - الزاوية
جامعة الزاوية

تمهيد :

تعد الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي 1954-1962 من أبرز الأحداث الجسام في التاريخ المغربي، والأفريقي، والعالمى، سواء من حيث التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري، أو من حيث الأساليب الدموية والقمعية التي انتهجها الفرنسيون في سياق محاولاتهم المستميتة لإخماد هذه الثورة، الأمر الذي اكسبها تعاطفا جماهيرياً غير مسبوق، عبّر هذا التعاطف عن نفسه في صور ومواقف متباينة، كان من أبرزها الدعم الشعبي، ومن ثم الرسمي

للتأثرين الجزائريين، وجاءت المؤازرة والتضامن الرسمي الحكومي في تقديرنا على خفيات عدة منها: مجارة للرأي العام الشعبي، أو حال من أحوال التفهم لحقيقة الثورة الجزائرية، أو لمصالح سياسية مستقبلية، لاسيما بين فئة الساسة، والنخب الاجتماعية في المنطقة المغربية والعربية، وعمد كثير من أولئك الساسة إلى تحبير المذكرات، واليوميات التي تخلد مآثرهم ومواقفهم مع الثورة الجزائرية، وتبرر المواقف والإجراءات التي اتخذوها في أثناء وجودهم في سدة السلطة ومعاصرتهم لأحداث هذه الثورة.

والدولة الليبية الحديثة النشأة والاستقلال عشية اندلاع هذه الثورة، كانت أرضيتها المجال الحيوي، والقاعدة الخلفية للتأثرين الجزائريين، دعماً وإمداداً عسكرياً ومادياً، وتحركاً سياسياً لقياداتها، استناداً على العمق الجغرافي والبعد التاريخي للعلاقات الليبية الجزائرية، ومن ثم فإن حالة الدعم الشعبي الجارف بين الليبيين للثورة الجزائرية، حتم بالضرورة حالة تعاغم معها الساسة الليبيون، وعمدوا إلى تقديم العون الممكن بحسب الإمكانيات المتاحة، والظروف السياسية المحيطة بتلك السلطة التي انتهجت في دعمها السرية والكتمان، الأمر الذي دعا بعض ساسة تلك المرحلة إلى تخصيص أبواب ومباحث في مذكراتهم تحت مسميات جذابة وتمجيدية لأعمالهم ومواقفهم من الثورة الجزائرية، وخفايا التجاذبات السياسية الإقليمية والدولية، والإكراهات المحلية التي حاولوا الإفصاح عنها من خلال مذكراتهم الشخصية التي تعد شهادات، ووثائق تاريخية مقبولة في كتابة التاريخ، وإن اختلفت الآراء حول أهميتها التوثيقية النسبية.

I. أهمية المذكرات الشخصية في كتابة التاريخ:

هل تصلح المذكرات الشخصية لكتابة التاريخ؟، سؤال كثيراً ما طرح بين الباحثين التاريخيين، الذين تعددت آراؤهم تجاه هذا المصدر، حيث عدّ البعض المذكرات الشخصية بأنها تلي الوثائق التاريخية من حيث الأهمية، لاسيما تلك التي يكتبها رجال الدولة من الساسة، والعلماء والكتاب وكبار القادة العسكريين، وهي بطبيعتها تلقي الضوء على الجوانب التي لم

تتعرض لها الوثائق التاريخية، لأنها لا تدخل ضمن اهتماماتها، كما أن المذكرات الشخصية تعطي تفاصيل كثيرة عن الخلفيات والظروف التي يتم فيها حدث ما وهي أمور قد تغفلها الوثائق الرسمية إغفالاً يكاد يكون تاماً⁽¹⁾.

فيما يصنفها البعض الآخر ضمن أو تحت مسمى (الأوراق الخاصة) التي تشمل المذكرات واليوميات والرسائل المتبادلة مع الآخرين، والأوراق الشخصية، وتكمن أهميتها بمقدار بوح كاتب المذكرات عن حياته وأحداثها وتجاربها، وكل ما عاناه فيها غير مستتر، ولا حذف شيء من حقائقه. وتكون قيمة مذكراته: " وهو إذا غمى فيها الحقائق أو موهها أصبحت لا جدوى لها، بل أصبحت عديمة القيمة"⁽²⁾ ومن ثم قيمتها التوثيقية نسبية وخاضعة للأبعاد الشخصية والعاطفية للكاتب، أو كما يعرفها جورج ماي، بكونها " إخبار المرء عما فعله يتطابق وعمل رجال السياسة"⁽³⁾ وهذا التعريف جاء في سياق محاولاته، ومحاولات الآخرين للفصل بين مفهومي: أدب المذكرات الشخصية، وأدب السيرة الذاتية.

إن التداخل الواضح بين كتابة المذكرات الشخصية كحالة تاريخية، وكتابة السيرة الذاتية كحالة إبداعية تستند إلى وقائع وأحداث تاريخية، تداخل كبير، وكثيراً ما يقحم كاتب المذكرات الشخصية نفسه فيما يكتب، وبذلك يغدو من دون قصد منه أحياناً كاتب سيرة ذاتية، وهذا ما جعل أحمد بدر يقول: بأن تداخل دلالة تسميتي السيرة الذاتية والمذكرات الشخصية، إنهما مفيدتان في الكتابة التاريخية، وعادة ما تكون المذكرات مادة أولية أكثر أصالة، ويمكن أن تكون المعلومات الواردة فيها ذات فائدة في اقتفاء نمو بعض الحركات التاريخية، لاسيما مذكرات الساسة الشخصية⁽⁴⁾ على الرغم من تحذير بعض الكتابات المنهجية من التزييف الذي قد يطال المذكرات الشخصية من قبل كاتبها، بغية التنصل من المسؤولية التاريخية لوقائع عهدهم أو الأعمال أو المواقف المشينة، أو مراعاة للمصالح السياسية⁽⁵⁾، والرقابة الذاتية التي يمارسها

الكاتب على نفسه، وسيطرت دفاعية الشهادة التاريخية، ودافع التبرير لوقائع محددة وغيرها مما يقلل من قيمة تلك المذكرات.

فدافع الشهادة يمكن أن تنشأ عنه إن تعلق الأمر بشهادة المرء على ما راء، أو على ما فعل. أما دافع التبرير فقد يتعلق أيضاً بتبرير فعل أو قول أو فكرة بعد حصولها، وما مذكرات الساسة والقواد وذوي النفوذ في هذا العالم إلا تبريراً، ما يجعل أهمية هذه المذكرات أهمية نسبية تحيل إلى عوامل شخصية يصعب على الباحث ضبطها كمقدرة الكاتب التحكم في عواطفه ونوازه البشرية والثقة فيما يكتب، لأن الأخطاء الإنسانية تزحف في كل مكان، ولكنها تظل مصادر مباشرة في تفسير الأحداث التي تعوزها الوثيقة التاريخية الأولية⁽⁶⁾.

وفي تقديرنا أن المذكرات الشخصية تُعد مصدراً تاريخياً أساسياً لكتابة التاريخ المغربي عموماً، وتاريخ الثورة الجزائرية على وجه التحديد، بالنظر إلى طبيعة الحركة الوطنية في البلدان المغربية التي اتسمت في الأغلب بإتباع الأسلوب العسكري في الوصول إلى التحرر والاستقلال من ربة الاستعمار الفرنسي أو الإيطالي أو الإسباني، وبطبيعة هذه النظم الاستعمارية القمعية، واعتمادها بشكل مطلق على القمع والعنف، والأساليب البوليسية والاستخبارتية التي حتمت على المقاومات المغربية إتباع الوسائل السرية، والكتمان المطلق من أجل تحقيق أهدافها، الأمر الذي ترتب عليه بالضرورة قلة، وأحياناً انعدام المدونات الوثائقية لبعض الأحداث والوقائع، الحقيقة التي ترفع من شأن ومكانة المذكرات الشخصية إلى مصافي الشهادات المنفردة لوقائع التاريخ المغربي في القرن العشرين، لاسيما إنموذج الثورة الجزائرية التي عانت من ويلات الأساليب القمعية والاستخبارتية الفرنسية، فكانت السرية والكتمان من أسباب النجاح، وشهادات ومذكرات المناضلين السياسيين، والمجاهدين العسكريين في الجبهات شهادات تاريخية حية لتدوين تاريخ هذه الثورة، الأمر الذي يتطلب من المهتمين مقارنتها، وتطوير الأدوات المنهجية العلمية للتعامل مع تلك الشهادات.

II. مذكرات الساسة الليبيين: ظروف تدوينها وأهميتها للتاريخ الجزائري:

على الرغم من إصرار الكتابات الغربية على عدّ كتابة المذكرات الشخصية والسيرة الذاتية من الآداب الأوروبية الأصلية، وانجرار عدد من المتخصصين العرب في إثبات معرفة الحضارة العربية الإسلامية بهذا الجنس الأدبي⁽⁷⁾ جدلاً بعيداً عن صلب دراستنا هذه، لكن هذا لا ينفي حداثة هذا الجنس الأدبي في الحياة الأدبية العربية، والليبية المعاصرة، على الرغم من المحاولات التي يبذلها البعض في تطويع بعض أشكال الكتابة التاريخية، عدها نماذج مبكرة من المذكرات والسيرة الذاتية⁽⁸⁾ تأسيساً على حالة التداخل بين هذه الأجناس الأدبية، التداخل الذي يجعل الحدود الفاصلة بين السيرة الذاتية والمذكرات الشخصية عائمة زئبقية وهمية لأن السيرة الذاتية سليلة المذكرات الشخصية⁽⁹⁾.

كان لمعاصرة الثورة الجزائرية للعهد الملكي في ليبيا 1951-1969م، واتخاذ نظام سبتمبر 1969م من تجريم ومطاردة أغلب ساسة ذلك العهد سبباً في تأخر أولئك الساسة عن تدوين مذكراتهم الشخصية، العهد الملكي الذي طمست الكثير من معالمه خلال العقود الأربعة الماضية لأسباب سياسية، وهي ذات الأسباب التي دفعت ببعض أولئك الساسة إلى الاندفاع مجدداً إلى تدوين مذكراتهم وشهادتهم في مطلع التسعينات من القرن الماضي، وبطريقة دراماتيكية متسارعة، وفي تقديرنا أن انهيار وهزيمة مشروع القذافي في (تشاد) وإجباره على الاعتراف بالحدود التي حددتها محكمة لاهاي الدولية، سبب مباشراً في تدوين أهم المذكرات الموظفة في هذه الدراسة، ففي محاولة لتبرير الفشل في الحرب التشادية، وخسارة "شريط أوزو" الحدودي⁽¹⁰⁾، سعت جماعة سبتمبر 1969م، إلى تحميل المسؤولية التاريخية عن ضياع هذا الشريط الحدودي من ليبيا إلى العهد الملكي وساسته، وتحديد إلى السيد مصطفى أحمد بن حليم رئيس الوزراء خلال الفترة من 12 أبريل 1954م - إلى مطلع مايو 1957، وهي الاتهامات التي دفعت بن حليم إلى تدوين مذكراته ونشرها سنة 1992⁽¹¹⁾، التي تناولت بشكل عام مختلف جوانب الحياة السياسية الليبية حتى انقلاب سبتمبر 1969.

كان هدف بن حليم المعلن في مذكراته تبرئة ذمته من المسؤولية التاريخية عن فقدان أجزاء من الحدود الجنوبية، والحديث عن إنجازات عهده، ومواقفه المغاربية والقومية، ومنها مساندته للثورة الجزائرية التي خصها بأحد أبواب مذكرته، وبعنوان ذا دلالات وطنية ومغاربية، بأن وسم هذا الباب بـ **(ثورة الجزائر ودور ليبيا الخطير في مساندتها)** مع عدد من العناوين الجانبية الأكثر إثارة للقارئ، وفي الحقيقة فإن التأريخ لمواقفه وأعماله لصالح ثورة الجزائر لم يكن هدفاً مباشراً لهذه المذكرات، بل التأريخ للعهد الملكي في ليبيا ومحاولة إنصافه، وقد حوت مذكراته الكثير من الاتهامات والإشارات إلى ساسة ونخب ذلك العهد، فتجرد الأحياء منهم، وبحماس منقطع النظير وغير معهود في الحياة السياسية والأدبية الليبية، إلى تسطير مذكراتهم، والرد على ما أورده بن حليم، وتشحيد تلك المذكرات بعدد كبير من الوثائق الدبلوماسية الأمريكية والإنجليزية لتأكيد ما ورد فيها، ولعل من أبرز هؤلاء الساسة ومذكراتهم.

• محمد عثمان الصيد، ومذكراته الموسومة بـ **(محطات من تاريخ ليبيا مذكرات محمد عثمان الصيد رئيسي الحكومة الليبية الأسبق)** (12).

• على الديب، ومذكراته موسومة بـ **(مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا 1954)** (13).

• بشير السني المنتصر، ومذكراته الموسومة بـ **(مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي)** (14) حيث شغل مدون هذه المذكرات لفترة من الزمن منصب وزير الدولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء حتى سبتمبر 1969.

وغيرها العديد من المذكرات التي تدفقت بشكل غير مسبوق على الساحة السياسية والأدبية الليبية بعد فبراير 2011، من الساسة والنخب الاجتماعية والإدارية، وهي المذكرات التي يمكن تصنيفها جميعاً في دائرة **(أخلاء الذمة)** عن أي مسؤولية عن ممارسات النظم التي تعاقبت على حكم ليبيا.

الذي يهمننا في النماذج المذكورة أعلاه أنها تعرضت بين طياتها لمسيرة الثورة الجزائرية من خلال الرؤية الرسمية الليبية ودورها في تلك الثورة كشهادات فاعلين في تلك الوقائع، من زاوية الدعم والمساندة لهذه الثورة، والاعتراف بأنه وعلى الرغم من أن الإمكانيات الليبية كانت محدودة بكل المقاييس، إلا أن الشعب الليبي وسلطاته أظهر تضامناً كاملاً مع الشعب الجزائري، وقدم مساعداته بسخاء منقطع النظير إلى إخوانه الجزائريين⁽¹⁵⁾ وقد تناولت عدد من الكتابات⁽¹⁶⁾ والدراسات الأكاديمية⁽¹⁷⁾ الموقف الشعبي الليبي من هذه الثورة، لكن الموقف الرسمي ظل دائماً خفياً، وسطحياً في دائرة التبعية لمواقف عربية أخرى.

منحت حالة التحيز وعدم الموضوعية التاريخية التي طُبعت بها كثيرٌ من الكتابات العربية، التي نصبت نفسها مركزاً محورياً لكل الأحداث، وصبغت على الآخرين الداعمين لهذه الثورة صفة: **الإحاق الدائم** في وقائع وأحداث لم يكن لها فيها دور يذكر، لاسيما فيما يتعلق بحركات المقاومات، والتحرر المغاربية، التي كانت وليدة حالة وطنية، وتعبيراً عن إرادة القوى الفاعلة في هذه المجتمعات، وهي الإرادة التي أنجزت اندلاع المقاومات والثورات، وما الدعم المادي والمعنوي إلا حالة من حالات التضامن، أو قد يكون في بعض صورته تقاطعاً لمصالح سياسية مع الحركة الثورية، أو مناكفة لعدو مشترك، بحيث إن ذلك الدعم لم يكن يوماً مصدراً للمنة، لأن شرف الثورة يعود لأصحابها الحقيقيين من الثائرين الذين قدموا التضحيات الجمّة لأجل إنجاز مشروعهم الوطني رغم التحديات والتضحيات.

يرجع تقديمنا للمذكرات بهذه الكلمات إلى الآفة التي انتشرت في بعض الكتابات التاريخية العربية المشرقية، آفة تمجيد الدور الداعم لهذا الطرف أو ذاك بالقدر الذي تحيل القارئ لتلك الكتابات إلى أنها تكاد تنسب إلى نفسها شرف هذه الثورة من أصحابها الحقيقيين، من خلال التقافز على الحدث التاريخي بغية نسبة الفضل في اندلاع ونجاح الثورة إلى هذا الطرف أو ذاك، وبشكل فض ومجافي للحقيقة التاريخية، والنماذج كثيرة في هذا السياق⁽¹⁸⁾،

الكتابات التي سطرت لنا عدداً من المقولات، والقولب التوصيفية المتواترة، والأحكام القيمية الجائرة أحياناً، ومن أولئك المؤرخ صلاح العقاد الذي يوجز لنا الدور الليبي في دعم الثورة الجزائرية بقوله : إن ليبيا جرت إلى الأحداث جراً دون رغبة من المسؤولين فيها، فمثلاً كانت الأراضي الليبية هي المعبر الطبيعي للمساعدات التي تقدمها الحكومة المصرية للشوار الجزائريين...»⁽¹⁹⁾.

إن هذا الطرح وغيره محاولة لإسقاط الدور الليبي المشرف في مساندة ودعم الثورة الجزائرية، وقولنا بـ (شرف) هذا الدور، إن الدعم والتضامن الليبي وأن كان محدوداً، كان دعماً عفويّاً، من دون حسابات سياسية قريبة أو بعيدة المنال، وما هذا النمط من الكتابة التاريخية إلا حالة من حالات الكتابة المشبعة بالأنا المحلية والقطرية، لكن أيضاً هناك الكثير من الدراسات والأبحاث أنصفت الدور الليبي العفوي في دعم الثورة الجزائرية⁽²⁰⁾ .

III. أوضاع الدولة الليبية عشية اندلاع الثورة الجزائرية:

نعتقد بأنه لا يمكن فهم وتفسير مواقف الساسة الليبيين ونظامهم الرسمي من الثورة الجزائرية، إلا من خلال الإطلاقة السريعة على أوضاع الدولة الليبية المحلية والدولية، الدولة التي استقلت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 289 الصادر في 31 نوفمبر 1949م، الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952م، وشكلت لإنجاز هذه المهمة لجنة دولية تعمل على تنفيذ هذا القرار، وإعداد هذه المستعمرة الإيطالية السابقة للاستقلال⁽²¹⁾، وعلى هذه الخلفية "الدولية" التي تديرها وتتجاذبها الدوائر الاستعمارية، خاصة الإنجليزية التي تدير إقليم برقة، وطرابلس الغرب⁽²²⁾، والفرنسية المسيطرة على الإقليمين الجنوبيين الليبيين "فزان والكفرة"، منذ سنة 1943⁽²³⁾، أخذت تعمل اللجنة الدولية لتهيئة ليبيا للاستقلال.

وقد أعلن الاستقلال في 24 ديسمبر 1951م وتشكلت "المملكة الليبية المتحدة" ومبايعة السيد محمد إدريس السنوسي ملكاً عليها⁽²⁴⁾ استقلالاً شكلياً بكل المعايير الدولية، وسط أوضاع اقتصادية قاهرة، وتمسك الدول الاستعمارية بضرورة الحصول على امتيازات وتسهيلات عسكرية واقتصادية، لاسيما بالنسبة إلى فرنسا التي تلكأت في الجلاء عن الجنوب الليبي، وعمدت إلى اتباع نفس الأساليب الاستعمارية المنتهجة في الصحراء الجزائرية المحتلة، أي الإدارة العسكرية المباشرة، من خلال تنصيب حاكم عسكري عام في مدينة سبها لإدارة فزان، فيما ألحقت إقليم غات بالإدارة العسكرية الفرنسية في الجزائر، وإقليم غدامس بالسلطة الفرنسية في تونس⁽²⁵⁾ واستمر هذا الترتيب العسكري الاستعماري حتى بعد إعلان استقلال ليبيا سنة 1951م، ولم يتم إجلاء القوات الفرنسية عن الجنوب إلا بعد مفاوضات سياسية مريرة وقاسية للدولة الليبية، التي رفضت منح ذات الامتيازات البريطانية الأمريكية إلى فرنسا، وتمت مغادرة القوات الفرنسية في أول ديسمبر 1956م⁽²⁶⁾ وكانت الثورة الجزائرية في أشد مراحل مقاومتها للاستعمار الفرنسي.

على الجانب الحياتي الليبي، فإن إعلان استقلال دولة جديدة تبلغ مساحتها حوالي (1.774.150) مليون كم مربع، لا يعني بالضرورة الرفاهية الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث إن أغلب الأراضي الليبية تقع في دائرة نطاق الصحراء الكبرى، ولا يزيد عدد سكانها على المليون ونصف المليون نسمة، يعانون من الآثار السلبية العميقة للحرب العالمية الثانية، التي جرت أغلب معاركها الصحراوية على أرضهم، استقلال يعني ميلاد دولة فقيرة، ومحدودة الإمكانيات الاقتصادية التي اتسمت في تلك المرحلة بالركود والانخفاض في متوسط الدخل السنوي للفرد، ومن ثم جعل هذه الدولة المستقلة تعتمد اعتماداً شبه كلي على المساعدات الخارجية، خاصة من الدول الاستعمارية السابقة التي ربطت مساعدتها بتوقيع عدد من الاتفاقيات العسكرية والتسهيلات الآتية لها⁽²⁷⁾، يضاف إلى كل هذا حال من الانقسام الداخلي على جميع الصعد: المناطقية والقبلية والسياسية، وزاد الأمر تعقيداً اعتماد سلطات الاستقلال الناشئة "مضطرة" على

رجال الإدارة الاستعمارية السابقين من إيطاليين وإنجليز لاسيما في مفاصل الأجهزة الأمنية والعسكرية⁽²⁸⁾ أوضاعاً يعتقد ساسة تلك المرحلة أنه لا مناص منها ولم يكن بالإمكان أفضل مما كان⁽²⁹⁾ فيما اتخذ بعض المهتمين بالتاريخ الليبي من هذه الأوضاع الجبرية أساساً لسيل من الطروحات التاريخية المتحاملة على ليبيا ونظامها السياسي الهش⁽³⁰⁾.

على هذه الخلفية الضعيفة انتهجت الحكومات الليبية المتتالية في عقد الخمسينات من القرن الماضي، سياسة خارجية اتسمت بالحياد بين القوى الغربية، والدول العربية، سياسة يغلب عليها الطابع التقليدي المحافظ، لاسيما تجاه القضايا العربية، الأمر الذي جعل النظام الملكي الليبي وحكوماته محل انتقاد دائم من النظام الناصري في مصر، والقوى التقدمية العربية في الداخل والخارج خاصة على خلفية المعاهدات الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا⁽³¹⁾ بحيث تشكلت حالة من حالات النفور السياسي، والتحفظ المتبادل بين النظام الليبي والمصري، تحفظاً يبرره الساسة الليبيون بالطموح الدائم لدى السلطات المصرية لفرض الهيمنة والتبعية على الدولة الليبية، فيما يُعدها المصريون أمراً طبيعياً لكون ليبيا في دائرة الأمن القومي المصري، حالة تاريخية مستمرة، لم تقف عائقاً أمام التنسيق العملي لدعم الثورة الجزائرية⁽³²⁾ على الرغم من حالة عدم الثقة المتبادلة، والخشية الليبية الدائمة من أطماع السياسة المصرية فيها⁽³³⁾، حالة نرجعها في اعتقادنا إلى ما يسميه جمال حمدان بـ(أبعاد ليبيا الأربعة) الجغرافية والتاريخية، وهي توازنات الشد والجذب بينها التي تحدد بوصلة البلاد السياسية⁽³⁴⁾.

وعلى الرغم من تلك الصورة المختزلة للحالة الليبية عشية اندلاع الثورة الجزائرية، إلا أنه من الضرورة بمكان إبراز بعض الأوضاع التي كان لها تأثيرات إيجابية على ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م المجيدة، من أهمها: أن ليبيا كانت ميداناً لأهم المعارك الصحراوية في أثناء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي ترتب عليه وجود كميات هائلة من الأسلحة، والعتاد الحربي على الأراضي الليبية، وهي التي مهدت بشكل مباشر لمساعدة الثائرين الجزائريين في الحصول على كميات كبيرة منها منذ أواخر الأربعينيات وقبل اندلاع الثورة الجزائرية بسنوات.

وفي هذا السياق أنجز أحد الباحثين الجزائريين مؤخراً دراسة أكاديمية تاريخية لجامعة الزاوية الليبية تتبع من خلالها مسارات الأسلحة والذخائر نحو الجزائر قبل اندلاع الثورة، الدراسة التي قدم لها بقوله: " إن الدراسات والكتابات والبحوث التاريخية انصبت على إبراز دور الدول الصديقة والشقيقة في دعم الثورة الجزائرية بين سنتي 1954-1962م لاسيما الدعم بالأسلحة والإمدادات العسكرية الذي يُعد العصب الحساس في منظومة أحداث الثورة، في حين أغفلت أو أهملت التطرق إلى موضوع السلاح الذي انطلقت به الثورة في نوفمبر 1954م⁽³⁵⁾ وقد أوضحت بجلاء أهمية مخلفات الحرب العالمية الثانية في التأسيس لسلاح الثورة الجزائرية، وبعدّ هذا السلاح مساهمة ليبية في التهيئة للثورة قبل اندلاعها بسبع سنوات، عبر وادي سوف كنموذج لمسارات إيصال السلاح إلى الجزائر.

يضاف إلى ذلك أن من إيجابيات الأوضاع الليبية على الثورة الجزائرية، هشاشة مؤسسات الدولة في الأراضي الليبية خلال المرحلة التي سبقت وعاصرت الثورة، ومن ثم سهلت انتقال الأسلحة والدعم دون الكثير من التعقيدات، وفوق هذا وذاك أن رجالات، وقيادات الدولة الليبية بعد الاستقلال، لاسيما في الجيش والشرطة كانوا من المجاهدين السابقين ضد الغزو الاستعماري الإيطالي، ومن الذين تسكنهم روح الثورة ورفض الاستعمار، الأمر الذي هيّأهم لتلبية نداء الثورة الجزائرية بكل رحابة صدر، على الرغم من أن مناصبهم القيادية في الأجهزة الأمنية والعسكرية كانت من الممكن أن تبعدهم على الأقل عن الانخراط الفعلي في نقل الأسلحة والدعم للثائرين في الجزائر، ومن أولئك: العقيد عبد الحميد بي درنة من شرطة ولاية طرابلس الغرب⁽³⁶⁾، ورئيس البوليس الاتحادي الزعيم (العميد) محمد الزنتوتي⁽³⁷⁾، والفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة المعروف بجهاده ومحافظة التقليدية، والذي سخر قوته لنقل السلاح والإمدادات العسكرية إلى الجزائر⁽³⁸⁾ ولعل هذا ما جعل أحمد بن بله يذكر في مذكراته أن المساعدات الليبية كانت بمساعدات حقيقية "ولكونها تعطي لنا في سرية مطلقة لأن ليبيا

كانت تحت النفوذ الأجنبي، ورئيس الشرطة كان إنجليزياً، كان عليّ إذن أن أعمل في شروط السرية التامة⁽³⁹⁾ بعلم وتحت أشرف أعلى سلطة في الدولة الليبية: الملك محمد إدريس السنوسي كما تبين لنا مذكرات ساسة تلك المرحلة.

IV. إدريس السنوسي ومساندة الثورة الجزائرية:

إذ كنا لا نؤمن بالمقولة القائلة بأن التاريخ يكتبه الأقوياء أو المنتصرون دائماً، لأن الحقيقة التاريخية تظل شاخصة في أوعيتها إلى حين الكشف عنها، لكن يخيل لنا وللكتير من المؤرخين أن التاريخ مارس ظلمه على شخصية الملك الليبي السابق محمد إدريس السنوسي 1890-1983م، لأسباب شتى قد لا يسعنا المقام لذكرها، ولعل من أبرزها طبيعة الدولة والنظام الذي وجد نفسه على رأسه، واللحظة التاريخية التي وجد فيها والتي لم تكن لتسمح لهذه الشخصية التقليدية المحافظة بفعل الكثير، وسط التيار الثوري التقدمي الجارف للأنظمة الأوتوقراطية المحدودة الأهداف والطموحات السياسية والاجتماعية، وعدم تبلور أيديولوجية واضحة لنظامه، واعتماده في شريعته على ركيزتي: العلاقة القبلية، والدين الإسلامي، بعده رأس الحركة السنوسية الإصلاحية.

كانت تلك الخلفية التقليدية لهذا الملك الفقيه الذي يتعامل مع القضايا السياسية وألعيها بمنطق التعامل مع النوازل الفقهية، ومن ثم جرت عليه عددٌ من المقولات، والاتهامات الإعلامية العربية المتداولة في الخطاب الثوري التقدمي العربي في الخمسينيات، والستينيات من القرن الماضي مثل: العمالة للدول الغربية، الرجعية والتخلف، والخشية من النظم الثورية العربية، المقولات والألفاظ الإعلامية التي تسرب الكثير منها إلى المعجم التاريخي العربي المعاصر، بحيث نفر الباحثون من الاقتراب الموضوعي المنصف من هذه الشخصية⁽⁴⁰⁾ يضاف إلى ذلك عملية القتل المعنوي لهذه الشخصية في نفوس الليبيين، السياسة الممنهجة التي انتهجتها جماعة سبتمبر 1969، لتبرير انقلابهم على ملكيته الدستورية⁽⁴¹⁾، وغير ذلك فيما نعتقد بأن السيد إدريس

— الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد إيمونجاً)

السنوسي بعفوئته المعهودة وصدق موافقه، تضامن مع الثورة الجزائرية مقارنة بالقيادات العربية المعاصرة له، كما تؤكد ذلك مذكرات الساسة الليبيين الذين اختلفوا معه في كل شيء عدا موقفه من الجزائر وثورتها.

على الرغم من التحفظ التقليدي الذي يبديه محمد إدريس السنوسي تجاه الأنظمة الثورية التقدمية التي قدمت إلى السلطة على خلفيات الانقلابات العسكرية التي تسمت بالثورات (الحالة المصرية 1952م، والعراقية 1958) والخشية الدائمة من الثورة و (الخروج على ولي الأمر) وفق مفاهيمه الفقهية، إلا أن موقف السنوسي من الثورة الجزائرية كان مغايراً تماماً لمواقفه التقليدية، الموقف الذي تمثل في موافقته وتشجيعه لدعم الثورة بكل الإمكانيات المتاحة على الرغم من تقاطع آليات هذا الدعم مع الجانب المصري.

يبدأ بن حليم في شهادته عن موقف إدريس السنوسي من الثورة الجزائرية من تلك المناقشات التي دارت بينه وبين جمال عبد الناصر في القاهرة في آخر أكتوبر 1954 حول دعم الثورة الجزائرية عشية اندلاعها وعرض خلالها عبد الناصر الاتفاق الذي تم مع الملك سعود وولي عهده لدعم الجزائريين بالسلاح والعتاد والإمدادات اللازمة، وأن يتولى الجيش المصري شراء وتوفير تلك الأسلحة حتى الأراضي الليبية، فيما يتولى الليبيون نقلها وتخزينها، ومن ثم تسليمها لممثلي الثورة الجزائرية⁽⁴²⁾ محاورات انتهت عند قول عبد الناصر لابن حليم: " لعلك ستخشى الفرنسيين وتخاف بطشهم"⁽⁴³⁾ كما يورد صاحب المذكرات، الدعاية المازحة أو محاولة جس النبض، جعلت بن حليم يرد عليها ويلخص من خلالها موقف الملك إدريس السنوسي من الجزائر وثورتهم بأن قال: " يا ريس لعلك لا تعرف أن جد الملك إدريس السنوسي جاء إلى ليبيا من الجزائر هارباً من الطغيان الفرنسي، وأمضى حياته في نشر الدعوة الإسلامية وأيقاظ الأمة الإسلامية لتقاوم موجة الطغيان الفرنسي والتنصير الفرنسي ووالد الملك إدريس ظل يقاوم تغلغل المد الفرنسي في تشاد والسودان، والنيجر...."⁽⁴⁴⁾.

كانت إجابة بن حليم تركز على **البعد التاريخي** في شخصية محمد إدريس السنوسي، وتحيل إلى البعد الجزائري، والفرنسي في نشأة الحركة السنوسية، وحالة العداء الدائم بين السنوسيين والفرنسيين منذ احتلالهم الجزائر، ومن بعد احتلالهم للسودان الفرنسي⁽⁴⁵⁾، وهي الأبعاد التي ركز عليها أيضا مدونو المذكرات الآخرين في شخصية السنوسي وموقفه من الثورة الجزائرية.

يسير محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء الليبي 1960-1963م على منهج سلفه بن حليم، في إبراز البعد الجزائري في شخصية إدريس السنوسي بعده من المحركات الرئيسية لموقفه المساند والداعم لثورة الأول من نوفمبر 1954م، وكان لمعاصرة الصيد لمراحل دقيقة من تلك الثورة الأمر الذي جعله يفرد حيزاً من مذكراته لهذه الثورة، يتحدث فيه عن الموقف الليبي الرسمي والشعبي بقوله: " إن تأييد ومساعدة ليبيا للثورة الجزائرية كان تأييد تلقائياً منذ بداية الثورة، ولم يرتبط بشخص ما، أو بظرفية معينة وقد كان من وراء ذلك التأييد غير المنقطع الملك إدريس بتوجيهاته المستمرة وذلك بما يكنه في أعماقه من عطف خاص على الجزائر وثورتها بحكم انتماء أصوله تاريخياً إليها"⁽⁴⁶⁾ وهاتان الشهادتان في موقف الملك إدريس يؤكدان ما شاهد آخر عاصر تلك المرحلة التاريخية، وهو السيد بشير السني المنتصر، وزير الدولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء الليبي، حيث يؤكد في مذكراته الشخصية على أن دعم الوزارات الليبية المتتالية للثورة الجزائرية كان بموافقة الملك لأنه: " كان يعطي الكفاح الجزائري اهتماماً خاصاً ودعماً لا حدود له، فالجزائر هي بلد عائلته الأصلي قبل قدوم جده إلى ليبيا"⁽⁴⁷⁾، على الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كثيراً ما ينتقد سياسة الملك إدريس في إدارة عدد من الملفات الداخلية والخارجية.

هكذا توضح شهادات السياسة الليبيين، على مختلف مشاربهم الفكرية، وتباين مواقفهم الأيديولوجية وسياستهم، أن الملك الليبي محمد إدريس السنوسي كان واضحاً في موقفه تجاه

— الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد إيمونجاً)

الثورة الجزائرية، موقف بحسابات السياسة يُعد مغامرة بكل المعايير السياسية والمصلحية، لأنه جاء في ظرفية كانت السلطات الليبية تفاوض الفرنسيين للجلء عن الأقاليم الجنوبية، الأقاليم التي تمثل أكثر من نصف مساحة المملكة الليبية المتحدة، مفاوضات عسيرة تدخلت فيها كل الأطراف الدولية المعنية بالشأن الليبي في ذلك الوقت، وتطرفت خلالها المواقف الفرنسية بغية الحصول على امتيازات وتسهيلات عسكرية وإدارية في فزان، ولعل هذا الضاغط الفرنسي كان وراء سرية الدعم الرسمي الليبي للثورة، حتى لحظة إنزال العلم الفرنسي عن قاعدة سبها عاصمة الجنوب في أول ديسمبر 1956، وجلء القوات الفرنسية⁽⁴⁸⁾ الجلاء الذي يعلق عليه المؤرخ الإنجليزي جون رأيت بقوله: " غادرت جميع القوات الفرنسية فزان قبل نهاية العام، وبمرور الزمن تحققت مخاوف فرنسا عندما أصبحت فزان خط إمداد للقوات الثورية في الجزائر⁽⁴⁹⁾."

وعن تركيز مدوني المذكرات من الساسة الليبيين عن البعد التاريخي الجزائري في شخصية الملك إدريس السنوسي، والسنوسية له العديد من التفسيرات من أبرزها أن البعد التأصيلي المناطقي والقبلي في العقل الجمعي الليبي، بعد هذا المجتمع مجتمعاً تقليدياً قبلياً في إطار ثقافة إسلامية، ومن ثم كانت العلاقة القبليّة، تلعب دوراً مهماً في إعطاء شرعية القيادة السياسية والاجتماعية وتقوم عليها شرعية السنوسيين القائمة على الولاءات القبليّة، المدعومة بالمسحة الدينية التي يحملها الملك باعتباره رأس الحركة السنوسية التي يدين لها جزء كبير من الليبيين بالولاء⁽⁵⁰⁾ فلا غرو إذا ما اندفع ساسة ذلك العهد بالبعد الجزائري في شخصية القيادة الليبية وسبب تعاطفه مع ثورة نوفمبر 1954.

وعلى الرغم من تلك التفسيرات الواردة في متون مذكرات الساسة الليبيين حول خلفيات دعم إدريس السنوسي للثورة الجزائرية، إلا أننا نعتقد بأنه إلى جانب الأسباب المباشرة لهذا الدعم، فإن هناك أسباباً عميقة مرتبطة بالحركة السنوسية منذ تأسيسها في ليبيا التي لم يغيب عنها

الوطن الجزائري في كل مراحلها، بل كان حاضراً في مخططاتها ورؤيتها ولدى دعائها، حيث قام المشروع السنوسي على هواجس ثقافة الجهاد وثقافة الإصلاح، تحددت الأولى في بيئته الأم في غرب الجزائر (مستغانم)، فيما تعمقت الثانية في الحجاز⁽⁵¹⁾، لذلك فإن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد نشاطاً فرنسياً محموداً من أجل منع تسرب الدعوة السنوسية ودعائها الذين كثيراً ما اتهموا بأنهم وراء العديد من الحركات المناوئة للفرنسيين في الجزائر⁽⁵²⁾، إضافة إلى المواجهات السنوسية الفرنسية في الصحراء الكبرى، وتشاد⁽⁵³⁾ جميعها شكلت الرؤية العدائية العميقة المتبادلة بين السنوسيين والفرنسيين، وبالمحصلة فإن مساندة الملك إدريس السنوسي للجزائر كانت في تقديرنا في أحد صورها وعيا بالبعد الجهادي للحركة السنوسية التي رأت في الثورة الجزائرية ساحة جديدة لمواجهة الاستعمار الفرنسي.

V. آليات الدعم الليبية للثورة الجزائرية من خلال المذكرات:

كانت المهمة الموكلة للسلطات الرسمية الليبية في دعم الثورة الجزائرية، هو تولي استلام الأسلحة والإمدادات من البحر، والبر من الجانب المصري، وضمان تسليمها لممثلي الثورة الجزائرية على الجانب الآخر من الحدود الليبية التونسية، أو الحدود الليبية الجزائرية، مهمة في ظاهرها تبدو متيسرة للسلطات الليبية، ولكنها كانت مهمة شديدة التعقيد، وعالية المخاطرة بفعل ذلك الحضور الغربي العسكري والمخابراتي في ليبيا، وانتشار العملاء السريين تحت مختلف المسميات⁽⁵⁴⁾، إضافة إلى الخشية من رصد الفرنسيين لمرور هذه الإمدادات مما يهدد مواعيد جلائهم عن الأقاليم الجنوبية الليبية، ومن هنا جاء حذر السلطات الليبية والملك إدريس السنوسي تحديداً، الذي وجه رئيس وزرائه بن حليم نحو تمرير الإمدادات العسكرية إلى الجزائر والأخذ بأسباب الحيطة والأمنية اللازمة، وعدم تعريض استقلال ليبيا الهش لأي هزة⁽⁵⁵⁾ أو صدام مع الجانب الفرنسي.

يضاف إلى ذلك حذر القيادة الليبية المبالغ فيه من الجانب المصري، لاسيما القيادات الأمنية ممثلة في الفريق محمود بوقويطين مدير عام قوة دفاع برقة، الذي كان يتحفظ على وجود الجانب المصري في عملية تمرير السلاح والعتاد إلى الجزائر، والخشية من تسليح جماعات معارضة ضد النظام الملكي، إلا أن تدخل الملك بدد تلك المخاوف⁽⁵⁶⁾ وبأشر رئيس الوزراء في البحث عن الآليات الكفيلة بإنجاز هذه المهمة.

ينسب بن حليم إلى نفسه وضع الآليات العملية، والأمنية الكفيلة بنقل الإمدادات العسكرية إلى المجاهدين الجزائريين، الآليات الكفيلة بعدم إثارة شكوك قائد شرطة ولاية طرابلس الغرب الإنجليزي (البريجادير جايلز) الذي يتولى قيادة الأمن في طرابلس، بمساعدة عدد من الضباط الإنجليز الذين يشرفون على مراكز الشرطة الحساسة في الولاية، ضمن الترتيبات التي وضعت عشية الاستقلال بهدف تهيئة مؤسسات الدولة الليبية إلى حين تدريب قياداتها وتأييب تلك المؤسسات⁽⁵⁷⁾ وغيرها من الصعوبات التي يوجزها بن حليم بقوله: " إذا تمكنت من التغلب على هذه الصعوبة، فكيف العمل مع السفارة الفرنسية، ومخابراتها ومخابرات السفارة البريطانية الشهيرة الخطيرة تحت أمرة "سيسيل جريتوريكس" ذو العلاقات والاتصالات بأغلب شخصيات طرابلس"⁽⁵⁸⁾ الأمر الذي جعله يعتمد خطته التي تقوم على شقين أساسيين هما:

أولاً : بشأن تمرير السلاح والإمدادات القادمة براً من مصر عبر ولاية برقة شرق ليبيا، فإن الأمر كان متيسراً، بعد موافقة قائد قوة دفاع برقة، الذي تحمل بنفسه مسؤولية نقل تلك الإمدادات حتى حدود ولاية طرابلس الغرب بمساعدة ضباط وجنود قواته.

ثانياً : وبشأن كيفية إمرار تلك المعدات عبر ولاية طرابلس الغرب بعيداً عن أعين قائد الشرطة الإنجليزي وضباطه يقول بن حليم: " فإني قد اهديت إلى طريقة مضمونة تجعل عمل تهريب السلاح الجزائري في مأمن من أي تسرب"⁽⁵⁹⁾. واعتمدت تلك الخطة على علاقات سابقة بين بن حليم وعدد من ضباط الشرطة الليبيين لاسيما العقيد عبد الحميد بي درنة، الذي كان يطمئن إلى وطنيته، لذلك فاتحه في نقل السلاح وتخزينه إلى حين تسلميه إلى ممثلي الثورة

الجزائرية باعتبار هذا العمل: "عمل عربي وطني خطير، اخترته هو بالذات للقيام به مع مجموعة من الضباط الليبيين الذين يختارهم هو ولا يتعدى عددهم العشر ضباط"⁽⁶⁰⁾. فيما تعهد بن حليم من جهته بالعمل على إصدار أمر من البريجادير جايلز مدير الشرطة لجعل هذه المجموعة من الضباط تعمل بمعينته، وتحت أمره رئيس الوزراء في سرية تامة ولمدة طويلة بحجة رصد خيوط مؤامرة مصرية في ليبيا⁽⁶¹⁾.

قد يتساءل المرء في هذا المقام عن مدى سلطات الدولة الليبية المستقلة على مؤسساتها الأمنية؟، وكيف لرئيس الوزراء في هذه الدولة أن يعجز عن العمل بعيداً عن أعين الإنجليز في عاصمته؟، إلا أننا قد نتفهم هذه الأوضاع من خلال فهم أن هذه الدولة كانت: "وليدة الأمم المتحدة"⁽⁶²⁾ في استقلالها، والمكبلة بجملة من الترتيبات والاتفاقيات التي تنقص من سيادتها على أرضها، حتى ساد الاعتقاد في تلك المرحلة "بأن الاستعمار الذي تخلى عن الحكم المباشر، أصبح يباشر سلطاته عن طريق الحكومة الوطنية التي تعمل بمقتضى توجيهاته"⁽⁶³⁾ وتحت مراقبة مستشاريه الذين زرعوها في مفاصل مؤسسات الدولة الناشئة ومن ثم نتفهم جهود بن حليم في تلك اللحظة التاريخية.

يكمل بن حليم شهادته حول الآليات التي وضعها من خلال اختيار عشرة ضباط يعملون تحت رئاسته الشخصية، الخطة التي وافق عليها الملك إدريس، والتي مكنته من إيجاد آلية سلسلة لتهديب السلاح العربي إلى الثورة الجزائرية" بوسائل بعيدة عن أي شبهة أو ظن قد يخامر فرنسا وجواسيسها في فزان، فالسلاح والعتاد سيكون أما محمولاً في سيارات يراقبها ضباط قوة دفاع برقة، أو يتولى نقله وتهريبه ضباط شرطة ولاية طرابلس بأنفسهم"⁽⁶⁴⁾.

وقد تداخل خلال هذه المرحلة الدعم الشعبي للثورة الجزائرية مع الدعم الرسمي على الرغم من سرية الآليات المتبعة في الدعم الرسمي، وتركز الدعم الشعبي على الجوانب المادية والمساندة للمتضررين وأبناء شهداء الثورة الجزائرية، وقد تقدم هذا الدعم: الأعيان والبرلمانيين ورجال الدين، وتشكلت الهيئات والجمعيات الأهلية المحلية لجمع التبرعات، من أشهرها (لجنة

— الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد إيمونجاً)

التبرعات للجزائر) في طرابلس برئاسة أحمد راسم باكير، والسيد الهادي المشيرقي، وكانت قضية الجزائر قمة عطاء المشيرقي اللامحدود، حتى أنه تعرض إلى محاولة اغتيال في ألمانيا صيف سنة 1960م من قبل منظمة اليد الحمراء الفرنسية الإرهابية أثناء مهمة له لصالح الثوار الجزائريين⁽⁶⁵⁾، وتعددت صورة المساندة والدعم الذي أبداه الليبيون لأخوتهم الجزائريين، ولكن الساسة الذين يؤرخون لهذه المرحلة يحرصون على الإشارة إلى أن ذلك الدعم يتجاوب مع الإمكانيات الليبية المحدودة التي وصفها أحدهم بـ (ضيق الإمكانيات)⁽⁶⁶⁾.

عصفت الأزمات الداخلية بوزارة السيدة مصطفى بن حليم في مايو 1957، ودُعي السيد عبد المجيد كعبار إلى تشكيل حكومة جديدة، الأمر الذي يهدد من الناحية العملية كل الخطط والآليات التي وضعها بن حليم لضمان استمرار تمرير الدعم إلى الجزائر، لذلك يختم بن حليم مذكراته بأنه عند مغادرته للوزارة وتسليمها إلى رئيس الوزراء الجديد عبد المجيد كعبار، كانت الثورة الجزائرية حاضرة بعد ملفها من الملفات السرية التي يحملها بن حليم لذلك يقول: "عندما سلمته الملفات السرية أوصيته بموضوعين شديدي الأهمية والحساسية، الأول ملف تهريب السلاح العربي للثورة الجزائرية، ولو أن موقفنا الوطني من الثورة الجزائرية ودعمنا لها لم يكن سراً على زملائي الوزراء، إلا أن تفاصيل التنظيم السري الذي كان يقوم ويشرف على نقل السلاح وتخزينه، ثم تهريبه كانت أسراراً تحفظ في مكتب رئيس الحكومة لذلك أعطيت كعبار جميع التفاصيل وأسماء كبار الضباط المكلفين بتلك المهمة الخطيرة، وأوصيته بالاستمرار والسرية التامة وهذا ما فعله بإخلاص وتفان"⁽⁶⁷⁾.

أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية، والدوائر الغربية خطورة الدور الليبي في دعم الثورة الجزائرية، لذلك أقدمت فرنسا في عهد وزارة عبد المجيد كعبار وتحديدًا في أوائل أكتوبر 1957م على قصف قرية (إيسين) على الحدود الليبية الجزائرية، وكان هدف هذا العدوان الضغط على ليبيا لوقف نشاط الثوار الجزائريين، ووقف تسرب الأسلحة والمعدات، إلا أن ليبيا

ورغم أخذها الحيطة والحذر، لكنها لم تحد من استمرار المساعدات على المستوى الرسمي، والشعبي إلى جبهة التحرير الجزائرية تحت إشراف رئيس البوليس الاتحاد الليبي العميد محمد الزنتوتي وضباطه⁽⁶⁸⁾.

ويحدثنا المؤرخ محمد القشاط عن بعض الصور الخفية لحادثة قصف قرية إيسين بالطائرات الفرنسية، ويعود هذا القصف إلى قيام الليبيين بدورهم في إشعال الثورة في صحراء الجزائر، بأن قاموا بنقل إحدى سرايا جيش التحرير بقيادة **الحاج علال**، معززة بكتيبة من الجيش الليبي إلى منطقة جبال غات، وتسلمت هذه السرية إلى الأراضي الجزائرية المحتلة، وباشرت في القيام بعمليات ضد الجيش الفرنسي، وكان الرد الفرنسي قصف إيسين⁽⁶⁹⁾ وهي الرواية التي استخلصها من الروايات الشفوية التي لا تزال بعيدة عن اهتمام الباحثين.

وأخيراً هل كان الدعم الليبي للثورة الجزائرية مجارة ومسايرة للتيار العربي بزعامة مصر في دعمها للثورة الجزائرية؟، أم اقتناعاً وتضامناً ليبيا مع الأشقاء الجزائريين؟، تساؤل يُطرح على الرغم من أن كل الوقائع والمواقف الرسمية الليبية التي استعرضناها تدل دلالة واضحة على أن المواقف الليبية الشعبية والرسمية كانت تلقائية واستجابة طبيعية مع الحدث الثوري الجزائري، ولنا في واقعة **صفقة السلاح التركي** شاهد آخر ودليل ملموس على ذلك، حيث إن جل الدول العربية كانت عملياً في حالة عداوة مستحكم مع الدولة التركية العلمانية، والعضو في حلف الأطلسي، عدا ليبيا التي ارتبطت بعلاقات متميزة مع الدولة التركية على خلفيات عدة، وهي العلاقات التي مكنت رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم من إقناع رئيس الوزراء التركي **عدنان مندريس** في فبراير 1957م بمد ليبيا بكميات من السلاح التركي لدعم المجهود الحربي للثورة الجزائرية، على أن يتحمل الجانب الليبي المسؤولية في نقلها إلى الجزائر.

— الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد إيمونجاً)

يقول بن حليم حول هذه الواقعة بأنه استطاع إقناع رئيس الوزراء التركي بدور تركيا التاريخي في العالم الإسلامي: " وشرحت لمندريس مدى الظلم والقتل والتشريد الذي يعاني منه شعب الجزائر المجاهد ومحاولات فرنسا قمع ثورته الإسلامية وتنصيره وفرنسته"⁽⁷⁰⁾ وطلب منه مساعدة هذه الثورة، وأبدى عدنان مندريس تعاطفاً مع الثورة، إلا أنه ذكر بن حليم بأن التزامات تركيا في حلف الأطلسي يمنعها من الاشتراك في دعم حركة ثورية معادية لعضو في هذا الحلف.

وبعد مداولات، ومخاوف تركية من اكتشاف أمر دعم عسكري تركي للثورة الجزائرية، أقتعه بخطة تبعد تركيا عن أي شبهة أو مسؤولية، وذلك بأن تهدي تركيا إلى الجيش الليبي أنواعاً محددة من السلاح التركي، ويناظ بالليبيين تسريب جزء منها إلى جبهة التحرير الجزائرية في سرية تامة، لا تحمل تركيا أي مسؤولية "وبعد أسابيع قليلة وصلت هدية السلاح التركي واستلمها الجيش الليبي في احتفال عسكري، ثم بدأ في تسريبها تدريجياً إلى ثوار الجزائر"⁽⁷¹⁾، وهذه الواقعة التي لا تزال تحتاج إلى المزيد من الوثائق والشهادات للإحاطة بتفاصيلها، تبرز الدور الليبي الداعم بعيداً عن المسارات التي حددها الاتفاق الليبي المصري.

VI. الساسة الليبيون والتجاذبات السياسية الجزائرية عشية نجاح الثورة:

أعياني البحث عن تسمية لهذا المبحث من الدراسة، الذي ينكب على دور الساسة الليبيين في العملية السياسية الجزائرية، محلياً ودولياً، هل هي حالة من حالات الانغماس السياسي في تجاذبات العملية السياسية الجزائرية عشية استقلال الجزائر؟، أم الدور الليبي السياسي في دعم الثورة الجزائرية سياسياً؟، عناصر قد تكون متنافرة نحاول إعادة تجانسها بعدها جمعاً تقع في دائرة شهادات الساسة الليبيين من خلال مذكراتهم التي تظل شهادة وحيدة تحتاج للتدقيق والمقارنة نظراً إلى حجم تأثيرات المداخلات الليبية في المسار السياسي الجزائري الفرنسي، والجزائري الجزائري، في تلك اللحظة التاريخية: سفيراً ليبيا جديداً في باريس يحظى بدعم

وصداقة ثلاثة من أهم رجالات الجنرال شارل ديغول، الأمر الذي مكن هذا السفير من أكثر من عشر لقاءات مع ديغول، كانت القضية الجزائرية أيقونة دائمة في تلك اللقاءات التي لم تكن ودية دائماً⁽⁷²⁾ ورئيس الوزراء في طرابلس يجد نفسه وحكومته وسفارته في تونس، وسط صراع أجنحة الثورة الجزائرية في الحكومة المؤقتة، وعلاقة متميزة خاصة مع أحمد بن بله تؤثر في القرار الليبي الذي اتخذ بالتحفظ على آخر شحنات السلاح والإمداد التي طلبتها حكومة بن خدة، تحفظاً ينعكس على تطور الحدث الجزائري لحظة الاستقلال كما يعتقد أصحاب تلك المذكرات.

إن هذا المبحث في تقديرنا من أكثر المباحث حساسية لأنه يرتبط بالمرحلة السياسية من تاريخ الثورة الجزائرية عشية الاستقلال، وما صاحبها من تباين الرؤى والآراء والمواقف، وتكاثر الزاحفين والمتساقطين نحو قطف ثمار تضحيات أبناء الثورة الجزائرية، لذلك نحن غير معنيين بالأبعاد الجزائرية الداخلية، أو الصراع العلني والخفي بين قيادات الثورة والحكومة المؤقتة في تونس، بل نركز على شهادات الساسة الليبيين حول هذه المرحلة، لكن من الضرورة الإشارة في هذا المقام إلى أن الليبيين: ملكاً وحكومة وشعباً، كانوا أكثر قرباً من شخصية المناضل أحمد بن بله، بعده من قيادات الثورة الجزائرية المعروفة في ذلك الوقت، ولأسباب عدة لعل من أبرزها أن محور نشاط واستقرار بن بله في أثناء الثورة كانت الأراضي الليبية، فكان من الناحية الفعلية والعملية ممثلاً للثورة والمتحدث باسمها، والمشرف على عملية نقل الأسلحة والإمدادات للثوار عبر الأراضي الليبية، ولذلك فإن حديث المذكرات الليبية، ومواقف الساسة الليبيين وتفاعلاتهم الرسمية والشعبية مع الثورة الجزائرية تتم في الغالب عبر شخصية بن بله⁽⁷³⁾.

هذا القرب الليبي من هذه الشخصية، يقابله أحمد بن بله بتقدير متميز للشعب الليبي، عبر عنه في العديد من المناسبات، والشهادات ومنها ما يصرح به في مذكراته قائلاً: " إن ليبيا هي أحب قطر عربي إليّ، باستثناء الجزائر طبعاً، وقليلة هي الشعوب التي كانت تبدو لي

— الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد إيمونجاً)

جذابة مثل الليبيين، إنهم بسطاء أذكيا ودودون، وأستطيع أن أقول إن حلاوة الطقس انسابت إلى أرواحهم، إنني أظن مشدوهاً عندما أفكر فيهم، وفي لطفهم الذي لا ينضب له معين، وفي قدرتهم الرائعة على الصداقة، وفي طهارتهم أيضاً، لأنهم عاشوا بعيداً عن قلاقل العواصم الكبرى فإن الفساد لم يجد إليهم سبيلاً وحتى البورجوازيون الرجعيون في ليبيا يملكون طريقة ما في التصرف تجعلهم من بعض الجوانب، لطفاً⁽⁷⁴⁾ ومن خلال هذه الشهادة التي خص بها بن بله الليبيين، وشهادات الساسة الليبيين في بن بله، نطمئن إلى ما ذهبنا إليه عن القرب الليبي من سياسة أو جناح بن بله في الثورة الجزائرية، القرب الذي سوف يترتب عليه رؤية ومواقف الساسة الليبيين من خلال مذكراتهم.

كان الانخراط الليبي الرسمي في النضال السياسي الجزائري إبان الثورة متأخراً نسبياً، ولعل ذلك يرجع إلى حرص القيادة الليبية على إنجاز جلاء الفرنسيين عن الأقاليم الجنوبية الذي تحقق في نهاية سنة 1956م، على الرغم من أن طرابلس أضحت أشبه بغرفة عمليات خلفية للمناضلين الجزائريين الذين تحركوا بسرية في الأراضي الليبية بعيداً عن عيون الاستخبارات، والعيون الفرنسية، وحضي العديد منهم بوثائق سفر دبلوماسية ليبية، لضمان تنقلهم بحراً بعيداً عن الرقابة الاستعمارية⁽⁷⁵⁾، ولكن التغير في السياسة الليبية جاء عقب قرار افتتاح سفارة ليبيا في باريس، وتكليف السيد **مصطفى بن حليم** بهذه السفارة بعد مغادرته لرئاسة الوزراء بشهور عدة، وبحسب المذكرات فإن الملك إدريس السنوسي كان وراء هذا الاختيار، وكانت مواقف بن حليم من القضية الجزائرية هي مؤهلاته لهذا المنصب الدبلوماسي، حيث رأى الملك أن في علاقة بن حليم مع قيادات الثورة الجزائرية من جهة، وشعور الملك بأن الحكومة الفرنسية قد تكون قد وصلت إلى قناعة بأن قضية الجزائر لا تحل عسكرياً، وإنما بالمفاوضة مع الجزائريين، وهذان العنصران سيجعلان السفير الليبي في وضع ممتاز للتحدث مع كبار رجال الحكومة الفرنسية للوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية⁽⁷⁶⁾.

يضاف إلى ذلك بالتأكيد ثقافة بن حليم الفرنسية، وعلاقاته مع عدد من رجالات الحكم والإدارة الفرنسية، لاسيما ثلاثة من رجال الجنرال شارل ديغول: **موريس كوف دي مورفيل**، وزير خارجيته سنة 1958م، و**الجنرال جاك دي جيلبون**، و**مسيو لوي جوكس** الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الفرنسية، الذين يعدّهم بن حليم من الفرنسيين المتحررين من العقيدة الاستعمارية، ويفهمون المطالب الجزائرية في حق تقرير المصير، وفوق هذا وذاك يتقبلون الدور الإيجابي الليبي في هذه القضية⁽⁷⁷⁾.

يسهب بن حليم في سرد تفاصيل هذه المرحلة التي بدأت عقب انقلاب العسكريين الفرنسيين على السلطة في الجزائر، ودعوة شارل ديغول لتشكيل الحكومة الفرنسية، التي أخذت تتحول بالتدريج نحو الانفتاح على الجزائريين، ومحاولة إيجاد قناة للتواصل غير المباشر معهم، ووجدوا في بن حليم ضالّتهم المنشودة، ويدلل صاحب المذكرات على ذلك بتعدد لقاءاته مع شارل ديغول، التي بلغت في تقديره أكثر من عشر مرات، بمعدل مقابلة كل شهرين تقريباً⁽⁷⁸⁾ لسفير دولة صغيرة ليس لها تأثيرات تذكر على الساحة الإقليمية والدولية، لكن الصلات التي تربط السفير الليبي برجال الثورة الجزائرية كانت وراء تلك اللقاءات المتعددة مع رئيس الوزراء الفرنسي، وقيادته التي كان بعضها أسبوعياً، وكانت نتائجها على الثورة الجزائرية على النحو الآتي:

- رصد بن حليم تطور مواقف الحكومة الفرنسية من القضية الجزائرية من التصلب إلى الانفتاح التدريجي، وتكليفه بنقل عدد من الرسائل غير المباشرة بين شارل ديغول، وفرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس، وبالعكس، تواصل خرج منه بن حليم بنتيجة مفادها بأن ديغول يكن احتراماً دفيناً للمناضل **أحمد بن بله** ورفاقه القابعين في السجون الفرنسية، ولا يبادل هذا الاحترام للأعضاء الحكومة المؤقتة في المنفى برئاسة فرحات عباس.

• بذل بن حليم مساعي حثيثة للتواصل مع بن بله ورفاقه، عن طريق محاميهم، وبذل محاولات عدة لإطلاق سراحهم، لاسيما مع شارل ديغول الذي كثيراً ما غضب من طروحات ومطالبات بن حليم، خاصة عندما نقل إليه في إحدى اللقاءات رؤيته بأن حل القضية الجزائرية هو مفتاح العلاقات الفرنسية العربية.

ويذكر بن حليم وقائع عدة عن اتصالاته مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا وتقديم مساعدته لرجال الثورة المطاردين في باريس⁽⁷⁹⁾.

وفي ليبيا استمرت حكومة عبد المجيد كعبار، ومن ثم حكومة محمد عثمان الصيد على المنوال الداعم نفسه للثورة الجزائرية، على الرغم من تزايد الضغوط والتهديدات الفرنسية لليبيين للتخلي عن الثورة⁽⁸⁰⁾، لكن استمرار الدعم العسكري والسياسي للقضية الجزائرية أقتنع الفرنسيين بالدور الليبي في الحدث الجزائري، ذلك الاقتناع الذي عبر عن نفسه من خلال حرص الفرنسيين على إبلاغ ليبيا بقراراتهم المهمة تجاه القضية الجزائرية، من ذلك إبلاغ شارل ديغول السفير بن حليم في ديسمبر 1959م في لقائه الأخير به بأن فرنسا قد وافقت مبدئياً على إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية وعين لوي جوكس رئيساً للوفد الفرنسي⁽⁸¹⁾، وفي يناير 1961 استقبل رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد الكونت دوباري موفداً من طرف شارل ديغول يحمل رسالة خطية للملك إدريس عبر فيها عن سعي فرنسا إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية في القريب العاجل، ويطلب منه إبلاغ القادة العرب بتفهم ظروف فرنسا الداخلية "وبالفعل لم تمض أربعة أشهر حتى بدأت مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر في 20 مايو 1961⁽⁸²⁾، وتتابع الأحداث الجزائرية بعد ذلك.

من الواضح أن بوادر الخلاف قد بدأت بين المناضلين الجزائريين خلال تلك الحقبة بحسب ما تشير إليه مذكرات الساسة الليبيين، لذلك نجد الملك إدريس السنوسي عند استقباله للقادة الجزائريين المفرج عنهم، بن بله ورفاقه الأربعة من السجن الفرنسيين يحثهم على

التضامن ونكران الذات، ويطلب منهم في صوفيته المعهودة الاهتداء بالحديث النبوي الشريف "رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"⁽⁸³⁾، مؤشرات ومحاذير مبكرة، قُدر للسلطات الليبية أن تكون في خضمها على الرغم من تمسك تلك السلطات بمبدأ التأييد والدعم العفوي الليبي للثورة الجزائرية لأن ليبيا كما يقول الصيد كان: "تأييدها تلقائياً منذ بداية الثورة ولم يرتبط بشخص ما أو ظرفية معينة"⁽⁸⁴⁾، ولكن واقعة محاولة اعتقال بن بله من طرف حكومة بن خدة في تونس، كادت تزج بليبيا في الصراع الداخلي الجزائري.

ينفرد الصيد برواية محاولة اعتقال حكومة بن خدة لأحمد بن بله بالتعاون مع السلطات التونسية بحسب مذكراته، بعد تمسك بن بله بقيادة العقيد هوارى بومدين لجيش الثورة الجزائرية، فيما اتخذت الحكومة المؤقتة قراراً بالأغلبية بإعفاء بومدين من القيادة، وعند اشتداد الخلاف على هذه القضية ومحاولة اعتقال بن بله، لجأ الأخير إلى السفارة الليبية في تونس، وبأمر من الصيد انتقل بن بله إلى الحدود الليبية صحبة السفير الليبي، حيث استقبل وانتقل إلى الإقامة في طرابلس، ويقول الصيد في هذا الشأن: "وشرح لي بن بله ملامسات خلافه مع الحكومة المؤقتة التي تتعلق بقضية إعفاء بومدين من مهامه... وطلب مني بإلحاح ورجائي أن لا نسلم الأسلحة والذخائر التي تخص الحكومة الجزائرية المؤقتة والموجودة في ليبيا إلى الحكومة المؤقتة حتى يتم الاتفاق بينهم. فوعده بذلك"⁽⁸⁵⁾، وبذلت الحكومة الليبية محاولات توفيقية بين الفرقاء الجزائريين إلا أنها باءت بالفشل.

ومع تصعد الخلاف وإجراء التحضيرات الأخيرة لانتقال الحكومة المؤقتة إلى الجزائر تصعدت الخشية الليبية من أن يستخدم سلاح الثورة الذي بين أيديها إلى سلاح للقتال الداخلي، لاسيما بعد تعدد التدخلات العربية في هذا الخلاف، وتمسكت الحكومة المؤقتة بمواقفها، وفشل مفاوضات كريم قاسم، وبن بله في بنغازي، ووصول رئيس الوزراء المصري على صبري على عجل للمشاركة في هذه المفاوضات، ولكن من دون جدوى، وأرسل بن خدة رسالة للحكومة

— الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد إيمونجاً)

الليبية في 12 يوليو 1962م، يطلب تسليم الأسلحة وإرسال باخرة لنقلها، إلا أن السلطات الليبية اعتذرت من مبدأ الالتزام بتعهداتها لابن بله.

يقول الصيد في ذلك: "أنا إذا سلمنا الأسلحة والذخائر إلى الحكومة المؤقتة في ظل وجود خلافات فربما يؤدي ذلك إلى نشوب اقتتال داخلي، وموقفنا حازم تجاه هذه المسألة، إذ إننا لا نقبل بحدوث قتال في الجزائر بين الأخوة مهما كانت المبررات"⁽⁸⁶⁾، ومن الواضح أن انعدام الثقة أو خلافاً بين بله وحكومة الصيد قد طفى إلى السطح، حتى إن بن بله يذكر في مذكرته أن: "هناك صلات قديمة تربطني بالملك، ورغم أن حكومته تعاديني، فقد نجحت في إقناعه بحجز الأسلحة"⁽⁸⁷⁾ وهو الحجز الذي ترتب عليه انتقال بن بله ورفاقه إلى الجزائر عبر المغرب، وفشل الحكومة المؤقتة في الحصول على الأسلحة والذخائر المخزنة في ليبيا.

ويدفع بن حليم في مذكراته برواية ثالثة مغايرة في بعض نقاطها عن الروايتين السابقتين، من خلال أن مصدر الاعتراض عن عودة بن بله، والاعتراض على هواري بومدين قائداً للجيش كان مصدره فرنسياً بسبب أن: "أحمد بن بله لم يعبر ولو مرة واحدة عن رغبته في التعاون والتفاهم مع فرنسا"⁽⁸⁸⁾ وهذا ما جعل بن حليم يبذل مساعيه مع بن بله لصياغة بيان فضفاض بحسب مذكراته مطاط لا يقيد بأي قيد تجاه فرنسا، ولكن فيه تعبير عن رغبته في التفاهم العام، والتعاون لمصلحة الشعبين، التصريح الذي أدلى به في القاهرة وسرعان ما تبدل الموقف الفرنسي المعارض، وقبلت عودة بن بله ومعه رفيقه في السلاح هواري بومدين وانتخب رئيساً للجمهورية الجزائرية⁽⁸⁹⁾.

هكذا جاءت الشهادات الليبية في مذكرات ساسة ذلك العهد عن الثورة الجزائرية في مختلف مراحلها الجهادية والنضالية السياسية التي أوضحت بعض تفاصيل الدور الليبي الرسمي في دعم ومساندة هذه الثورة المباركة، وأوضحت بجلاء حقيقة الموقف الليبي الذي لم يخضع لحسابات إقليمية أو دولية، وعلى الرغم من ذلك تظل هذه المذكرات شهادات فردية تحتاج إلى

مزيد من البحث، والمقارنة، والوثائق الداعمة لشهادات هؤلاء الساسة، من أجل الوصول إلى صورة أكثر وضوحاً عن الدور الليبي في الثورة الجزائرية.

هوامش البحث :

- (1) إسماعيل أحمد ياغي، مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص38.
- (2) عبود العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير للطباعة، دمشق، ط3، 2007، ص51.
- (3) جورج ماي، السيرة الذاتية، ترجمة: محمد القاضي، وعبدالله صولة، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1992، ص134.
- (4) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ط5، 1979، ص241-242.
- (5) سعد بدير الحلواني، مدخل إلى علم التاريخ ومناهج البحث فيه، القاهرة، بدون ناشر، 2001، ص144.
- (6) أحمد بدر، مرجع سابق، ص242.
- (7) حول ذلك الجدل يمكن الرجوع إلى: محمد الباردي، عندما تتكلم الذات، السيرة الذاتية في الأدب العربي الحديث، منشورات: مركز الرواية العربية بقابس، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس 2008، ص171 وما بعدها.
- (8) نعيمة العجيلي، السيرة الذاتية في الأدب الليبي، منشورات شؤون ثقافية، الهيئة العامة للثقافة، طرابلس، 2010، ص65.
- (9) جورج ماي، السيرة الذاتية، مرجع سابق، ص137.

- (10) حول هذه القضية ينظر: محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، قضية أوزو من 1960 حتى 1990، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.
- (11) مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، منشورات الجبهة الشعبية، دون مكان النشر دون تاريخ النشر، الطبعة الخامسة.
- (12) أعدها للنشر طلحة جبريل، منشورات الجبهة الشعبية، دون مكان النشر ولا سنة النشر، وقد نشرت الطبعة الأولى سنة 1996، بعد أن نشرت على حلقات على صفحات جريدة الشرق الأوسط اللندنية.
- (13) نشرت المذكرات مطابع المنار العربي، القاهرة 1996م، وكان علي الديب صحفياً ومحامياً، ومن ثم رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس الغرب، المجلس الذي حل بموجب مرسوم ملكي في عهد وزارة بن حليم ودخل الديب في نزاع قضائي مع السلطة التنفيذية والملك انتهى بحكم المحكمة الليبية العليا بعدم دستورية قرار الحل.
- (14) منشورات مكتبة 17 فبراير، بنغازي 2012.
- (15) بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي، مصدر سابق ص 98.
- (16) ينظر على سبيل المثال: مصطفى حامد رحومة وآخرون، دور يوسف مادي في حركات التحرر العربية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991.
- (17) بسمة خليفة ابو لسين، الليبيون والثورة الجزائرية، دراسة لجهود لجنة جمع التبرعات لمساعدة الثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2008م.
- (18) ينظر على سبيل المثال: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العرب، القاهرة، ط2-1990، وكذلك رأت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 1996، ص 137.

- (19) صلاح العقاد، ليبيا المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970، ص127.
- (20) ينظر على سبيل المثال: عبدالله مقلاتي، التضامن الشعبي الليبي ودوره في مؤازرة الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، المركز الوطني لبحوث الحركة الوطنية، الجزائر العدد 7، (2002) ومحمد ودوع، مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.
- (21) باولو باقيني، ونيقولاي ستاريكوف، تاريخ ليبيا من عمر المختار إلى معمر القذافي، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص161.
- (22) مصطفى بن حلم، ليبيا، انبعاث امة وسقوط دولة، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003، ص181 وما بعدها.
- (23) حول الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي سنة 1943م، ينظر: الكابتن بول موانه، معارك الفزان، دار المكشوف، دون مكان النشر، ولا سنة النشر.
- (24) جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة: عبد الحفيظ الميار، وأحمد البازوري، دار الفرجاني، طرابلس 1973، ص209.
- (25) عطا محمد صالح، وفوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1988، الجزء الثاني، ص347.
- (26) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق ص302.
- (27) عطا صالح، فوزي تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص348 وما بعده.
- (28) كهلان كاظم القيسى، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949-1957، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003، ص161-186.
- (29) بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مصدر سابق، ص359.

— الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد إيمونجاً)

- (30) سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، دار الكتاب الجديد، بيروت 1956، ص 256 وما بعدها.
- (31) جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، مرجع سابق، ص 214.
- (32) ماهر عطية شعبان، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وليبيا 1951-1969 ضمن أعمال المؤتمر الدولي: العلاقات المصرية الليبية عبر العصور 6-7 مايو 2008 تحرير، حسين سيد عبدالله مراد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2008، ص 283.
- (33) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخي ليبيا، مصدر سابق، ص 192-195.
- (34) جمال حمدان، الجمهورية الليبية، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996. ص 142.
- (35) طليبة نور الدين بوراس، المساهمة الليبية في الإعداد للثورة الجزائرية من خلال تسريب السلاح عبر وادي سوف 1947-1954م، رسالة ماجستير غير منشورة، نوقشت بكلية الآداب بالزاوية، جامعة الزاوية، العام الجامعي 2013/2014 م. ص 21.
- (36) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق، ص 354.
- (37) بشير المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مصدر سابق، ص 89.
- (38) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق، ص 352.
- (39) روبر ميرل، مذكرات أحمد بن بله، ترجمة: العفيف الأخضر، دار الآداب ط3، بيروت، 1981، ص 107.
- (40) عطا صالح، وفوزي تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، مرجع سابق، ج2، ص 358.
- (41) سامي حكيم، استقلال ليبيا، مرجع سابق، ص 133 وما بعدها.
- (42) مصطفى بن حليم، صفحات مطوي من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق، ص 351.
- (43) نفس المصدر، ص 351.

- (44) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (45) للتوسع في هذا الموضوع ينظر: محمد الطيب الاشهب، السنوسي الكبير، عرض وتحليل لدعاية حركة الإصلاح السنوسي، د. ن، القاهرة 1956.
- (46) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مصدر سابق، ص 177.
- (47) بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مصدر سابق، ص 97-98.
- (48) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق، ص 302.
- (49) جون رايت ، تاريخ ليبيا منذ اقدم العصور، مرجع سابق، ص 216.
- (50) عطا صالح، فوزي تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، مرجع سابق، ج 2-ص 359.
- (51) عفاف أحمد الباشا، المؤرخون الليبيون في القرن التاسع عشر، دراسة في الثقافة والمنهج، دار المدار الإسلامي، بيروت 2008، ص 208-209.
- (52) فاتح رجب قدارة، فزان أثناء العهد العثماني الثاني 1835-1911م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قدمت لكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس 2010-2011، ج 1، ص 175.
- (53) محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، مرجع ص 30.
- (54) روبر ميرل، مذكرات أحمد بن بله، مصدر سابق، ص 107.
- (55) الحسيني معدى، الملك محمد ادريس السنوسي، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 269.
- (56) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق، ص 353.
- (57) نقولا زيادة، ليبيا في العصور الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1966، ص 185-186.
- (58) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق، ص 354.

- (59) المصدر نفسه، ص353.
- (60) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق، ص254.
- (61) المصدر نفسه.
- (62) جون رايت، تاريخ ليبيا، مرجع سابق، ص27.
- (63) بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي، مصدر سابق، ص80.
- (64) مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص356.
- (65) بشير المنتصر، مصدر سابق، ص187.
- (66) نفس المصدر، ص184.
- (67) مصطفى بن حلم، ليبيا، انبعاث امة وسقوط دولة، مصدر سابق، ص272.
- (68) بشير المنتصر، مصدر سابق، ص97-98.
- (69) محمد سعيد القشاط، التوارق عرب الصحراء الكبرى، دار السراج، ط4 بيروت، 2003، ص317.
- (70) مصطفى بن حليم، مصدر سابق، ص361.
- (71) مصطفى بن حليم، مصدر السابق نفسه، ص361.
- (72) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق ص369-375.
- (73) ينظر على سبيل المثال: مصطفى حامد رحومة وآخرون، دور يوسف مادي في حركات التحرر العربية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991.
- (74) روبر ميرل، مذكرات أحمد بن بله، مصدر سابق، ص105.
- (75) مصطفى بن حليم، من تاريخ ليبيا السياسي، مصدر سابق، ص373.
- (76) مصطفى بن حليم، المصدر نفسه، ص364.
- (77) مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص366.

- (78) مصطفى بن حليم، المصدر نفسه، ص368.
- (79) مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص364-375.
- (80) بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مصدر سابق، ص98.
- (81) مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص373.
- (82) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مصدر سابق، ص176.
- (83) محمد عثمان الصيد، المصدر السابق نفسه، ص176.
- (84) محمد عثمان الصيد، نفس المصدر، ص177.
- (85) محمد عثمان الصيد، نفس المصدر، ص179.
- (86) مصطفى بن حليم، المصدر نفسه، ص364.
- (87) مصطفى بن حليم، المصدر نفسه، ص364.
- (88) مصطفى بن حليم، مصدر سابق، ص375.
- (89) مصطفى بن حليم، نفس المصدر، ص376.